

الولايات المتحدة الأميركية في عالم متغير

أحمد زكريا الخنسا *

الولايات المتحدة الاميركية: نهاية القطبية الاحادية

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية انقسم العالم بين معسكرين رئيسين ، غربي برئاسة الولايات المتحدة الاميركية (حلف الاطلسي) وشرقي برئاسة الاتحاد السوفياتي (حلف وارسو) . بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه ، انهار حلف وارسو مما اتاح للولايات المتحدة الاميركية اقامة نظام احادي السيطرة على العالم . لم تستطع الولايات المتحدة الاميركية كبح نمو بعض الدول في العالم (الصين -الهند -روسيا -البرازيل -جنوب افريقيا -ايران - ...) وبدات هذه الدول برفض الهيمنة الاميركية وتطالب بحصتها في هذا العالم . مع التراجع السريع لقوة واشنطن ، بدأ نظام جديد متعدد الاقطاب في النشوء . يترافق ذلك مع تغييرات تحدث على مستوى هذه الاقطاب والدول الاساسية في الشرق الاوسط والخليج .

سنعالج هنا حالة الولايات المتحدة الاميركية لاثبات انها لم تعد اميركا الستينييات ولن تستطيع فرض نفوذها على العالم لفترة طويلة وان الانهيار قادم وعلى العالم التحضر لهذا الامر خاصة انها الدولة الاكثر تأثيرا في العالم لا سيما في الشرق الاوسط والخليج . الولايات المتحدة الاميركية أو اميركا هي دولة وجمهورية دستورية اتحادية (فيدرالية) في اميركا الشمالية وتتكون من خمسين ولاية وهي ثالث دول العالم من حيث عدد السكان. تقع بين المحيطين الهادى والأطلنطى ، وتحدها كندا من الشمال والمكسيك من الجنوب. ولاية الاسكا فى شمال غرب القارة ، وتحدها كندا من الشرق وروسيا من الغرب عبر مضيق بيرينج. ولاية هاواي هي ارضها في منتصف المحيط الهادى .اميركا تمتلك اراضي وجزر منتشرة حول منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادى.

وهي أقوى دولة ظهرت فى التاريخ عسكرياً و اقتصادياً وعلمياً. فى أميركا ظهرت أو تطورت أكبر الإكتشافات والاختراعات التي تنعم بها البشرية اليوم (المصباح الكهربائي

(* باحث لبناني في الشؤون الاستراتيجية.

والسيارات والطائرات والهاتف والتلفزيون واجهزة التكيف والكمبيوتر الشخصي والأدوية والآلات الطبية والالكترونيات والإنترنت و) وهي أكثر بلد فى العالم حصل مواطنيها على جوائز نوبل فى شتى الفروع والمجالات .

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية خرجت الولايات المتحدة الامركية القوة الاقتصادية والعسكرية والمالية والتقنية الاولى فى العالم . خرجت الولايات المتحدة الاميركية من الحرب وهي مصنع ومستشفى وجامعة العالم تنتج ٤٠٪ من انتاج العالم وتستهلك ٢٠٪ من موارد العالم .حاليا تراجع معظم المؤشرات التي جعلت الولايات المتحدة الاميركية هذه القوة الاولى عالميا واصبحت تواجه عددا من المشاكل الكبرى بعضها وجودي، وسيتم استعراض بعضها :

التغيير الديمغرافي:

بلغ تعداد سكان الولايات المتحدة في عام ٢٠١٠ نحو ٣٠٨,٧٤٥,٥٣٨ شخص. بما في ذلك ١١,٢ مليوناً من المهاجرين غير الشرعيين. الولايات المتحدة ثالث دولة من حيث عدد السكان في العالم بعد الصين والهند. يبلغ معدل المواليد ١٣,٨٢ من كل ١,٠٠٠، وهو أقل بثلاثين بالمئة من المتوسط العالمي، بينما معدلات النمو السكاني ٠,٩٨ ٪، وهي أعلى بكثير من تلك التي في أوروبا الغربية واليابان وكوريا الجنوبية. منح نحو مليون مهاجر غير شرعي الإقامة القانونية في البلاد في السنة المالية ٢٠١٠، حيث دخل معظمهم من خلال لم شمل الأسرة. كانت المكسيك المصدر الرئيسي للسكان الجدد لأكثر من عقدين من الزمن، ومنذ عام ١٩٩٨ أصبحت مع الصين والهند والفلبين البلدان الأربعة الأعلى تصديراً للمهاجرين للولايات المتحدة كل عام.

العرق/الإثنية (٢٠١٣)

77.7%	أميريكيون بيض
13.7%	أميريكيون من أصل إفريقي
5.3%	أميريكيون آسيويون
1.2%	السكان الأصليون (بما في ذلك سكان ألاسكا)
0.2%	السكان الأصليين لهاواي وجزر المحيط الهادئ
2.4%	مختلط العرق
17.1%	الأميريكيون من أصل لاتيني

تمتلك الولايات المتحدة تنوعاً كبيراً في المجموعات السكانية حيث يبلغ تعداد واحد وثلاثين مجموعة عرقية أكثر من مليون شخص. الأميركيون البيض هم أكبر تلك المجموعات؛ ويشكل الأميركيون من جذور ألمانية وأيرلندية وإنجليزية ثلاثة من الأعراف الأربعة الكبرى في البلاد. ويشكل الأميركيون اللاتينيون ثاني أكبر المجموعات العرقية يليها الأميركيون الأفارقة. بينما يعد الأميركيون الآسيويون رابع أكبر المجموعات العرقية حيث تعود جذورها إلى كل من الصين والفلبين. ضم تعداد سكان الولايات المتحدة في عام ٢٠١٠ ما يقدر بنحو ٢,٥ مليون شخص من سكان أميركا الأصليين بما في ذلك ألاسكا (٩,٢ مليوناً ذوو أصول حصرية) و٢,١ مليون مع سكان جزر هاواي والمحيط الهادئ الأصليين (٥,٠ مليون حصراً). يشمل التعداد الآن فئة "أعراف أخرى" للدلالة على الأشخاص "غير القادرين على تحديد عرقيتهم" ضمن الفئات الخمس الرسمية؛ ضمت هذه الفئة أكثر من ١٩ مليون شخص في عام ٢٠١٠.

يعد نمو السكان من أصل لاتيني اتجاهًا ديموغرافياً كبيراً. يعرف الأميركيون من أصل لاتيني البالغ تعدادهم ٥,٥ مليوناً، بأنهم يتقاسمون عرقية متميزة من قبل مكتب الإحصاء؛ ٦٤٪ من الأميركيين من أصل لاتيني هم من أصل مكسيكي. بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، ارتفع تعداد سكان البلاد من أصل لاتيني بنحو ٤٣٪ بينما ارتفع تعداد السكان غير اللاتين بنحو ٩,٤٪ فقط حيث يأتي أغلب ذلك النمو من الهجرة. اعتباراً من عام ٢٠٠٧ كان ١٢,٦٪ من سكان الولايات المتحدة مولودون في الخارج، حيث ٥٤٪ من هذا الرقم ولدوا في أمريكا اللاتينية. معدلات الخصوبة تلعب دورها أيضاً حيث تلد المرأة من أصل لاتيني بالمتوسط ٣ أطفال في حياتها، مقارنة بحوالي ٢,٢ للنساء السود غير اللاتينيات و١,٨ من النساء البيض غير اللاتينيات (أقل من معدل التعويض عند ٢,١). تشكل الأقليات (على النحو المحدد في مكتب التعداد: كل من هو ليس بأبيض بالإضافة إلى البيض اللاتيني والبيض مختلطي الأعراق) ٣٤٪ من السكان؛ ومن المتوقع إذا استمرت المعدلات السابقة أن يشكل اللاتين الأغلبية بحلول عام ٢٠٤٢.

الدين

تعد الولايات المتحدة دولة علمانية رسمياً، يكفل التعديل الأول لدستور الولايات المتحدة حرية ممارسة الأديان، ويمنع إنشاء أي حكم ديني. في دراسة لعام ٢٠٠٢، قال ٥٩٪ من الأميركيين أن الدين لعب دوراً مهماً جداً في حياتهم وهو رقم أعلى بكثير من أي بلد غني. طبقاً لدراسة عام ٢٠٠٧، قال ٧٨,٤٪ من البالغين أنهم مسيحيون، بتراجع عن عام ١٩٩٠ حيث كانت نسبة المسيحيين ٨٦,٤٪. يمثل البروتستانت ٥١,٣٪، في حين تمثل الكاثوليكية في الولايات المتحدة ٢٣,٩٪، وهي أكبر فئة فردية. صنفت الدراسة الإنجيليين البيض وهم يمثلون ٢٦,٣٪ من السكان أكبر مجموعة دينية في البلاد؛ وتقدر دراسة أخرى الإنجيليين

من جميع الأعراق بنسبة ٣٠-٣٥٪. بينما بلغ مجموع تقديرات الديانات غير المسيحية في عام ٢٠٠٧ نحو ٤,٧٪ مرتفعة من ٣,٣٪ في عام ١٩٩٠. أكبر الديانات المنتشرة غير المسيحية هي اليهودية (١,٧٪) والبوذية (٠,٧٪) والإسلام (٠,٦٪) والهندوسية (٠,٤٪) والعالمية التوحيدية (٠,٣٪). تذكر الإحصائية أيضاً أن ١٦,١٪ من الأميركيين يعتبرون أنفسهم لأدريين أو ملحدين أو من دون دين وذلك مقارنة بنحو ٨,٢٪ عام ١٩٩٠. ان استمرار التغير الديمغرافي سيؤدي الى تغير في توازن الاديان من سيطرة البروتستانت لصالح سيطرة الكاثوليك على الولايات المتحدة الاميركية .

التغير الاقتصادي:

الانتاج الصناعي: بعد ان كانت الولايات المتحدة الاميركية تنتج ٤٠٪ من انتاج العالم وتستهلك ٢٠٪ من موارد العالم ، اصبحت تنتج ١٨٪ من انتاج العالم وتستهلك ٤٠٪ من موارد العالم . بعد ان كانت الولايات المتحدة الاميركية مصنع العالم اصبحت اكبر مستهلك للمواد المصنعة في العالم . ان الانتاج الصناعي يمثل فقط ١٢٪ من الناتج القومي(شاملة الصناعة النفطية).وحسب اخر الارقام فانه يعمل ٣١٩,٤٥٠,١٢ عامل في الصناعة من اصل ٦٢٦,٤١٣,١٥٤ عامل في اميركا اي حوالي ٨٪ من اليد العاملة . لقد خسرت اميركا حوالي خمسة ملايين وظيفة صناعية منذ عام ٢٠٠٠ .

الدولار الاميركي: العملة هي صك من الدولة المصدرة تعترف به بامتلاكك قيمة من المال تقايضه بخدمات ومواد حسب اسعار السوق بالنسبة لتلك العملة . تتحدد قيمة عملة ما بالعرض والطلب . فاذا زاد الطلب على عملة ما ازداد ما يمكن شرائه بها وان قل يقل ما يمكن الشراء بها . أن احتفاظك بعملة ما هو استبدالك ثروتك من بضائع وخدمات الى صكوك وعود من تلك الدولة .

مع الاتفاق الذي ابرمه هنري كيسنجر مع السعودية ودول الخليج وبعض الدول المصدرة للنفط (استعمال الدولار كعملة وحيدة لتسعير وشراء النفط ووضع الفائض للاستثمار في اميركا) اضحى الدولار الاميركي عملة الاحتياطي العالمي حيث تحتفظ البنوك المركزية في معظم دول العالم باحتياطيات كبيرة من الدولارات الأميركية لتلبية احتياجاتها من السلع والخدمات المستوردة. كذلك يحتفظ التجار بكميات كبيرة من الدولارات الأميركية لتغطية تجارتهم الخارجية . هذا عنى اعطاء العالم جزء كبير من ثروته مقابل صكوك وعد . هذا سمح للولايات المتحدة الاميركية بان لا تدفع ثمن مستوراداتها سوى بصكوك ورقية طالما لا تقوم بالمطالبة بما يشتري ذلك الصك . وسمح بعجز سنوي بقيمة ترليون دولار بدون انهيار الدولار الاميركي . ان توقف العالم عن زيادة ثروته واحتياطاته بالدولار الاميركي سيحتم على الولايات المتحدة الاميركية الدفع بدل مستوراداتها بمواد ذات قيمة غير الصكوك الورقية التي لا تكلفها سوى طباعتها .

تراجع استخدام الدولار الاميركي

هنالك تراجع تدريجي لاستعمال الدولار الاميركي عالميا وذلك :

- **في التجارة** : بعد ان كان الدولار الاميركي مسيطرا على ٨٠٪ من الحركة التجارية العالمية وكامل تجارة النفط اصبح يسيطر على اقل من ٥٠٪ وذلك عبر اتفاق اقتصاديات كبرى على التبادل التجاري بينها بالعملة المحلية.

- **في النفط والغاز** : بعد ان كانت معظم مبيعات الطاقة تتم بالدولار الاميركي حاولت بعض الدول بيع الطاقة بغير الدولار الاميركي ، فاعتبرته الولايات المتحدة الاميركية خطرا استراتيجيا على وجودها ، وقد قامت بتدمير دول (العراق . ليبيا) ومحاصرة وعزل اخرى (ايران) لبيع النفط والغاز بغير الدولار الاميركي . مع الضعف الذي اصاب الولايات المتحدة الاميركية بدأت بعض الدول بكسر هذا الاحتكار (روسيا ، ايران ، قطر،...) ببيع النفط والغاز بعملات اخرى (اليوان ، الروبل ، اليورو) . هذا ادى الى استبدال جزء من احتياطات بعض الدول من الدولار الى عملات الشراء الاخرى ، وبالتالي انخفاض الطلب على الدولار الاميركي . كذلك فان انخفاض سعر النفط الى النصف خفض حاجة الدول الى وجود احتياطات كبيرة من الدولار الاميركي .

- **اليوان عملة من عملات صندوق النقد الدولي**: أقر صندوق النقد الدولي في خريف ٢٠١٥ ضم اليوان الصيني كأحد العملات المعتمدة في صندوق النقد الدولي بالإضافة الى الدولار الاميركي ، اليورو الاوروبي ، الين الياباني ، الجنيه الاسترليني (رغم محاولات الاتحاد السوفياتي السابق وهو دولة عظمى واهم بكثير من الدول الممتلئة لعملات صندوق النقد الدولي باستثناء اميركا لم يستطع وضع الروبل كعملة من عملات صندوق النقد الدولي) . وقد اعطى صندوق النقد الدولي سنة كاملة قبل تنفيذ القرار . ابتداء من خريف ٢٠١٦ اصبح اليوان الصيني احدى العملات المعتمدة من صندوق النقد الدولي ، وبالتالي اصبحت البنوك المركزية بإمكانها ضم اليوان الى احتياطاتها من العملات الاجنبية (ان التقييم الاساسي لصندوق النقد الدولي لمالية الدول يعتمد على الاحتياطات من نقد العملات من العملات المعتمدة من صندوق النقد الدولي واي دولة لا تمتلك عملات تغطي مستورداتها لمدة ثلاثة اشهر تعتبر دولة فاشلة) وبالتالي قبل هذا القرار كانت اي كمية من اليوان يمتلكها اي بنك مركزي لا تؤخذ بالاعتبار عند تقييم وضع هذا البلد . حيث ان الصين هي مصنع العالم وهي الشريك التجاري الاول لمعظم دول العالم ، اصبح من واجب البنوك المركزية الاحتفاظ بكميات كبيرة من اليوان في محافظها تتناسب مع حجم تجارتها مع الصين . (تستطيع الصين من الناحية النظرية التخلي عن كل احتياطاتها من العملات دون ان يتاثر تقييمها من صندوق النقد الدولي وهذا يعطي الصين ورقة هامة في اي صراع مقبل). أن هذا القرار جعل الصين دولة اقتصادية مالية عظمى . أن هذا الامر

سيؤدي حتما إلى اخذ اليوان حصة من التجارة العالمية وتجارة النفط مما يخفض استعمال الدولار.

-مجموعة البريكس : مجموعة البريكس تشمل ٥ دول الأسرع نموا اقتصاديا في العالم وهم "البرازيل ، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا"، تأسست المجموعة عام ٢٠٠٦، أثناء منتدى بطرسبورج الاقتصادي. تبلغ مساحة دول المجموعة ٢٦٪ من مساحة اليابسة. يشكل عدد سكانها ٤٢٪ من مجموعة سكان العالم. ومن أهم أهدافها كسر الهيمنة الغربية على الاقتصاد العالمي، وإصلاح مجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين، وتشجيع التعاون الاقتصادي والتجاري والسياسي بين دول المجموعة. كما حققت نتائج مثمرة مع افتتاح بنك دول بريكس للتنمية وإطلاق صندوق نقد احتياطي للطوارئ عام ٢٠١٥، بل وكشفت إحصاءات صندوق النقد الدولي أن نسبة إسهامات دول بريكس في نمو الاقتصاد العالمي تجاوزت ٥٠٪ وصار إجمالي اقتصاداتها يمثل ٢٣٪ من إجمالي الاقتصاد العالمي مقارنة بـ ١٢٪ قبل ١٠ أعوام. تقوم الصين باستخدام البريكس كورقة أساسية في مفاوضاتها مع اميركا القائد الحقيقي للنظام العالمي الحالي بتهديدها بإنشاء مؤسسات موازية للنظام العالمي الحالي يكون بديلا عنه في مناطقها مما سيؤدي إلى اضعاف النظام الحالي ومشاركة نظام بريكس في النظام العالمي الحالي (تعلم الصين ان الصدام المالي مع اميركا سيؤدي إلى انهيارات اقتصادية مخيفة في العالم لذلك تحاول الشراكة في النظام المالي العالمي الحالي) وهي بذلك اوضحت عملتها من عملات صندوق النقد الدولي ومن المتوقع حصول مجموعة البريكس على حق النقض في صندوق النقد الدولي (اميركا كانت الدولة الوحيدة التي كانت تملك حق النقض في صندوق النقد الدولي) وبذلك تصبح شريكا لاميركا في قيادة النظام المالي العالمي .

-اليوان النفطي : تستعد الصين، وهي أكبر مستورد للنفط في العالم، لإطلاق عقود نفط خام مستقبلية مقومة باليوان الصيني وقابلة للتحويل إلى ذهب. إن الخطوة الصينية في حال تحققها سوف تساهم دون شك في خلق مؤشر آسيوي لأسعار النفط المستقبلية ويسمح لمصدري النفط بتجاوز المعايير التي تفرضها المؤشرات المقومة بالدولار الأميركي من طريق التداول باليوان، خاصة أن عقود النفط الصينية سوف تكون متاحة أمام صناديق الاستثمار الأجنبي وبيوت التجارة وشركات النفط، وسوف تكون مدرجة على بورصة شنغهاي الدولية للطاقة. وقد بدأت البورصة في تدريب المستخدمين المحتملين، وتقوم باختبارات نظم التشغيل الفعلي بعد الاستعدادات الفنية النهائية التي جرت خلال شهري يونيو ويوليو الماضيين. كما أن خطوة الصين هذه تسعى لاستثمار خطوة اعتماد اليوان كعملة عالمية بجانب الدولار والين الياباني والجنية الإسترليني واليورو من قبل صندوق النقد الدولي في أكتوبر ٢٠١٦. وسعيا منها لرفع قيمة اليوان والحفاظ على

استقراره كعملة دولية، رفعت الصين إحتياطياتها من الذهب لتتجاوز ٤٠٠٠ طن خلال شهر يونيو الماضي، وهذا يضعها في المركز الثاني عالميا من حيث حجم احتياطيات الذهب بعد الولايات المتحدة الأميركية. كما أن إصدار العقود النفطية المستقبلية المقومة باليوان والقابلة للتحويل إلى الذهب سوف يجعلها أكثر جاذبية، خاصة أن الصين عملت لعدة سنوات على إطلاق عقود نفط أجل مقوم باليوان، لكنها فشلت في ذلك بسبب التأجيلات المتعددة وتخوف المستثمرين من عملة اليوان. كما أنها آلية سوف تجذب منتجي البترول الذين يفضلون تجنب استخدام الدولار، ولكنهم في نفس الوقت غير مستعدين بعد لقبول اليوان لسداد مبيعاتهم النفطية للصين. فالعملية ستكون بمثابة تحويل ثروتهم من الذهب الأسود إلى الذهب الأصفر، وبالتالي، فهي خطوة استراتيجية للتبادل النفطي بالذهب، بدلاً من الدولارات الأميركية، والتي يمكن طباعتها في الخزنة الأميركية بسهولة. أن هذا الامر سيؤدي حتما الى اخذ اليوان حصة من تجارة النفط مما يخفض استعمال الدولار.

البترودولار: التعريف الرسمي للبترودولار، بحسب كل المصادر الموثوقة، هو عائدات بيع النفط التي يتم إيداعها في بنوك الدول الغربية وخاصة الاميركية ، وهو أصل ما يسمى ب"الصناديق السيادية" لدى الدول المصدرة للنفط التي تدير عبرها ثروتها كمحفظة استثمارية موزعة إلى أسهم وسندات ومعادن ثمينة الخ...وتصل قيمة بعض تلك الصناديق إلى مئات مليارات الدولارت، بحسب "معهد صناديق الثروة السيادية"، أهمها صندوق سلطة أبو ظبي الاستثمارية الذي تأسس العام ١٩٧٦ والذي بلغت قيمة موجوداته ٧٧٣ مليار دولار، وشركة سما الأجنبية القابضة (الصندوق السيادي السعودي التابع للبنك المركزي السعودي) الذي بلغت قيمة موجوداته حوالي ٦٧٢ مليار دولار، وسلطة الاستثمار الكويتية التي بلغت قيمة موجوداتها ٥٩٢ مليار دولار، وسلطة الاستثمار القطرية التي بلغت قيمة موجوداتها ٢٥٦ مليار دولار.

نظرية البترودولار تعتمد مبدأً بسيطا ، تحتاج الدول المستوردة للنفط للدولار لشراء النفط فتعطيها الولايات المتحدة الاميركية هذه الاوراق التي تطبعها مقابل مواد اولية ومواد مصنعة فتعطي الدول المستوردة للنفط الدولارات لشراء النفط للدول المصدرة له ، التي تاخذ جزءاً وتعيد الباقي للولايات المتحدة الاميركية للاستثمار فيها. عمليا تعطي الولايات المتحدة الاميركية الدولارات بيد وتسترجعها بيد اخرى فكانها لم تدفع ثمن المواد الالوية والمصنعة التي اشترتها. اذ انه حتى الان معظم الاموال التي دخلت اميركا لا تزال فيها وهي نظريا ملك الدول النفطية ولكنها عمليا تحت سلطة الولايات المتحدة الاميركية ولن تسمح بسحب اي اموال كبيرة لان هذه الاموال اصبحت جزء من النظام المالي الاميركي وسحبها سيؤدي الى انهيارات مالية .

ان الانخفاض الكبير لاسعار النفط ادى الى انتهاء البترودولار فلم تسجل اي من الدول

المصدرة للنفط اي فائض يسحب من الاسواق العالمية لينام في البنوك وصناديق الاستثمار في الولايات المتحدة الاميركية. فيتم طلب بديل عنه من الولايات المتحدة الاميركية. بل اصبحت الدول المصدرة للنفط تسحب من الاحتياطات وتحولها الى سلع فيصبح معروض الدولار كبير ومطلوب السلع اكبر فينخفض قيمة الدولار الاميركي وينهار.

العجز المالي والديون: بعيد ازمة ٢٠٠٨ والانهيال المالي الذي حصل قامت الولايات المتحدة الاميركية بضخ تريليونات الدولارات في الاسواق المالية وتخفيض الفوائد لتقترب من ١٪ واعطيت الاوامر للبنوك بالسماح للجميع بالاستدانة حتى لو كانت هناك شكوك باستطاعة المدين بسداد المال . ادى ذلك الى شراهة في الاستدانة ووصلت الديون الى ارقام فلكية لا احد يملك اي حل لها باستثناء خفض قيمة الدولار بنسب كبيرة . وهنا بعض الارقام :

الديون الفيدرالية : ٢٠ ترليون دولار

ديون الولايات : ١,٢ ترليون دولار

ديون المناطق : ١,٨ ترليون دولار

الديون الشركات : ٢٧ ترليون دولار

الديون العقارية : ١٤,٥ ترليون دولار

ديون بطاقة الائتمان : حوالي ١ ترليون دولار

ديون الطلاب : ١,٤ ترليون دولار

ديون شراء السيارات: حوالي ١ ترليون دولار

ان حجم الديون الكلي يساوي ٦٧,٧ ترليون دولار وهو يقترب من الناتج القومي للعالم كله المقدر بـ ٧٠ ترليون دولار وهو حوالي ٣,٥ ضعف الناتج القومي الاميركي واكثر من نصف قيمة الولايات المتحدة الاميركية المقدرة بـ ١٣٣,٤ ترليون دولار، وهذه ارقام فلكية لا يمكن معالجتها .

بدات في اميركا ظاهرة التعثر عن تسديد القروض من قبل الطبقة الفقيرة التي استداننت اكثر بكثير من قدرتها على السداد . نتحدث هنا عن ٤٤ مليون اميركي من الطبقة الفقيرة قد استدانوا ما يفوق ١٠ ترليون دولار من البنوك ولا يملكون امكانية السداد . ان هذا الامر بحاجة الى حل سريع لان هذه الطبقة مثقلة جدا بالديون وليس لها ما تخسره .

البنية التحتية :

تدهورت الحالة العامة للبنية التحتية في الولايات المتحدة الاميركية بشكل حاد منذ ٢٥ عاما. وكشف عن وضع البنية التحتية من خلال بحث ومعاينة قامت بها الشركة الهندسية الاميركية التي تضم ١٤٠٠٠٠ مهندس. ووفقا لهؤلاء الخبراء، فثلث الطرق الرئيسية تعتبر في حالة سيئة، حيث ١٠٪ منها جسور(عدد الجسور في الولايات المتحدة الاميركية هو

٦٠٠,٠٠٠ جسر). وأكثر نظم مياه الشرب تعاني من تشققات خطيرة بالأنايب. أما شبكة الصرف الصحي والمجاري، فليست أفضل من سابقتها، مما يؤدي إلى مخاطر التلوث. أن ١٤,٠٠٠ سد في جميع أنحاء البلاد تشكل خطرا بسبب انخفاض كبير في ميزانية الصيانة وجود مدن سكنية مختلفة الاحجام عند المصب. كما أن العديد من المدارس المتهاكلة يجب ترميمها. و١٠ في المئة منهم تم تجاوز طاقتهم الاستيعابية. ان تصنيف البنية التحتية للولايات المتحدة الاميركية هو D، وهو بحاجة الى حوالي ٥ ترليون دولار ليصبح C وهو مبلغ خيالي غير متوافر. (مثال عن سوء الاوضاع هو سد أروفيل في كاليفورنيا الذي كان بحاجة الى ٥ مليون دولار للصيانة لم تدفع ومع حصول الفيضانات في ٢٠١٧ حدث انهيار في قناة التصريف وكلفة الصيانة الآن ٣٠٠ مليون دولار والسد يهدد مناطق سكنية وقد تم اخلاء ٢٠٠,٠٠٠ مواطن من منازلهم) .

البورصة :

ان المؤشر الاساسي الوحيد الذي يتحسن في الاقتصاد الاميركي (بقية المؤشرات الاساسية سلبية) هو زيادة قيمة البورصة وهذه الزيادة ليست حقيقية بل هي زيادة مصنعة . ان قيمة السهم في شركة ما يتحدد اقتصاديا عبر:

-قيمة الاصول : وهي قيمة اصول الشركة بالنسبة لسعر السهم. اي هل يوجد اموال واصول في الشركة تغطي قيمة السهم .

-قيمة الارباح الموزعة لسعر السهم . وهي قيمة الارباح التي توزعها الشركات لحامل السهم .

-حصول الشركة على عقود او اختراع ما يؤمل به حصول الشركة على ارباح عالية في المستقبل .

بعيد ازمة ٢٠٠٨ قامت حكومة الولايات المتحدة الاميركية بتخفيض الفوائد البنكية الى حوالي ١٪ مما شجع المستثمرين على شراء الاسهم والاستفادة من فرق الربح بين الربح على السهم الذي تعطيه الشركات والفوائد البنكية لشراء السهم .

مع تراجع الوضع الاقتصادي تراجعت الارباح في معظم الشركات وبدات الخسائر في بعضها الاخر واصبحت سوق الاسهم مهددة بالانهيار. قامت البنوك المركزية بشراء الاسهم مما زاد الطلب ورفعت اسعارها بحيث يحتفظ المستثمر بالسهم مع خسارة الشركة طالما ان الزيادة في قيمة السهم اكبر من قيمة الخسارة للشركة (هذا خلاف للقاعدة التاريخية الاقتصادية) .

ان هذا الوضع غير قابل للاستدامة حيث استمكت البنوك المركزية ٤٠٪ من الاسهم (لا تستطيع البنوك المركزية شراء كل الاسهم في البورصة) . هذا ادى الى ان قيمة الاسهم الاميركية اعلى كثيرا من قيمتها الحقيقية . ان اي تراجع جدي سيؤدي الى عرض الاسهم

اتوماتيكيا (يعمل معظم المستثمرين على البيع والشراء عبر برامج معلوماتية). ان الانهيار في البورصة القادم سيجعل من انهيار ٢٠٠٨ نزهة اطفال .
 هنالك مستجد قد يكون له تاثير مدمر في البورصة (ان قسما كبيرا من اموال صناديق نهاية الخدمة يستثمر في البورصة ومع زيادة السيولة المطلوبة للمتقاعدين عن السيولة الداخلة الى الصناديق قد يحتم على هذه الصناديق تسيل جزء من اسهمها لتأمين السيولة وهذا قد يعطي شرارة الانهيار .) حسب معظم المراقبين فان اسعار الاسهم الاميركية اعلى كثيرا من سعرها الواقعي) .

المساعدات الاجتماعية :

بعيد انتهاء الحرب العالمية الثانية حدثت ثورة اقتصادية ادت الى وفرة مالية كبيرة قامت على اثرها الولايات المتحدة الاميركية بزيادة المساعدات الاجتماعية بشكل كبير(عدد المستفيدين لم يكن كبيرا نسبيا). ومع كل رئيس جديد كانت هذه المساعدات تزداد وعدد المستفيدين يزداد الى ان وصلت قيمة المساعدات الى تريليونات الدولارات واصبحت تستهلك جزء كبيرا من الموازنة الاميركية وهي اصبحت جزء اساسي من حياة الناس بل ان بعضها كل حياة الناس مثل حياة بعض الامهات العازبات (٤٠٪ من أمهات أميركا عازبات). ٤٢٪ من الاميركيين يستفيدون من برنامج مساعدات أو أكثر .

نظام التقاعد مهدد بالانهيار سنة ٢٠٢٠ بسبب تغير الظروف بين زمن تصميمه والزمن الحالي . فعندما صمم النظام كان عدد العاملين للمتقاعدين ١٦/١ ومتوسط الاعمار ٥٥ سنة والفائدة البنكية اكثر من ٥٪ . حاليا عدد العاملين للمتقاعدين ٣/١ ومتوسط الاعمار ٧٨,٨ سنة والفائدة البنكية ١٪ . هنالك خلل شاسع بين امكانات ومتطلبات نظام التقاعد يقدر بعشرات الترليونات الغير متوفرة . هنالك حاليا ٥٢ مليون متقاعد ولا اموال كافية والانهيار قريب وقد بدأت عدد من الولايات بمواجهة صعوبة في تأمين معاشات التقاعد منذ الان (الينيوي- نيوجرسي-كنتكي). ان قسما كبيرا من اموال الصناديق تستثمر في البورصة ومقيمة باسعار البورصة السوقية الحالي الذي هو اعلى كثيرا من سعرها الواقعي وبالتالي عند تصحيح الاسعار سيزاد العجز اكثر واكثر ويسرع الانهيار.

المستوى التعليمي :

أن المستوى التعليمي في مدارس الولايات المتحدة الاميركية في تراجع مستمر ويرجع ذلك الى التراجع المستمر بمستوى الطلاب حيث جاءت الولايات المتحدة الاميركية في المرتبة ال ٢٨ ، متاخرة عن دول اخرى اكثر فقرا مثل جمهورية التشيك وفيتنام وفقا للترتيب الذي اعلنته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ونشرته مجلة تايمز الاميركية .
 كذلك هنالك تراجع كبير ومستمر في مستوى الجامعات الاميركية ما قبل التخرج بسبب المستوى المتراجع لخريجي المدارس الثانوية . أما في مرحلة الدراسات العليا فلا زالت

جامعات الولايات المتحدة الأميركية رائدة ، ذلك بسبب الاموال التي تتلقاها هذه الجامعات لتمويل ابحاث الطلاب . وقد لوحظ انخفاض كبير لنسبة الطلاب الاميركيين الى الاجانب في مرحلة الدراسات العليا (لا يوجد طالب اميركي واحد في مرحلة الدراسات العليا قسم فيزياء جامعة نيويورك) .

أن اخطر ما يواجه النظام التعليمي في الولايات المتحدة الاميركية انه مصمم لتأمين اليد العاملة لمرحلة الصناعة في ستينيات القرن الماضي وليس للمرحلة الحالية حيث ٨٪ من اليد العاملة تعمل في الصناعة . ان معظم العاملين (اكثر من ٥٠٪) في الشركات المتطورة وخاصة المعلوماتية ليسوا مولودون في الولايات المتحدة الاميركية وكثير منهم يعمل في بلدانهم وداخل منازلهم . وهذه الشركات هي المحرك الاساسي للاقتصاد الاميركي . ان معظم التوظيفات حالياً هو في قطاع الخدمات (عمال في المطاعم ومحلات التجزئة بالحد الأدنى للأجور) .

كما ورد سابقاً فان البنوك الاميركية تقدم قروض وصلت الى ١,٤ ترليون دولار الى طلاب لا سوق عمل لهم وهناك ازمة في سداد الدين .

القوة العسكرية :

نمط الحياة الأميركية، الذي جاء في ثلاثية توماس جيفرسون في وثيقة إعلان الاستقلال عام ١٧٧٦، بعناصره: الولع بالحياة، والحرية الفردية، والسعي الدائم للسعادة. وقد ترجم الأميركيون هذه العناصر إلى ممارسات وأخلاق قائمة على إمتاع الذات، وهي التي قادت إلى الثغرة الحادثة اليوم بين احتياجات الإمتاع الذاتي للشعب الأميركي وبين قيود الموارد المتاحة لتأمينها. وهو ما يمكن أن يوصف بدقة بأزمة الإسراف الأميركية التي تدفع الولايات المتحدة دوماً إلى التطلع خارج حدودها. فالتوسع الأميركي تم بكافة الوسائل المشروعة وغير المشروعة في غالبه إدراكاً من زعمائهم بأن التوسع يأتي بالوفرة في المواد، والوفرة بالتالي ستوفر ممارسة الشعب لحرية. شكلت سنة ١٩٧٥ آخر سنوات تفوق صادراته على مجمل وارداته. بحلول أواخر عقد السبعينات كان الأميركيون في مواجهة أزمة اقتصادية طاحنة، جاءت تعبيراً عن ثغرة مقيتة بين احتياجات مجتمع الإسراف الاستهلاكي وموارده المحدودة. وهذا الأمر طرح أمام الأميركيين خيارين لا ثالث لهما، الأول: كبح جماح الشهوة الاستهلاكية والعيش في حدود الموارد، والثاني توظيف القوة الأميركية المتضائلة آنذاك بفعل آثار الحرب في فيتنام والأزمة الاقتصادية لإجبار باقي العالم على التكيف مع نمط الحياة الأميركية بتعويض النقص القائم في موارده . الرئيس رونالد ريغان، قاد الأمة الأميركية إلى الخيار الثاني حيث الهيمنة على العالم. فالقوة الأميركية هي الأداة الوحيدة لعلاج ثغرة الاحتياجات والموارد. وهذا إدراك واعٍ من الرئيس ريغان لمفتاح الشخصية الأميركية: الرغبة في الإمتاع الذاتي وليس في الحرمان

الذاتي. مثلت سنوات ريغان الرئاسية الثماني عصباً من الرفاهية المبتذلة والإسراف المفرط بفضل تخفيضات الضرائب من جهة وزيادة الإنفاق العسكري من جهة أخرى. وهو الأمر الذي فاقم عجز الميزانية الفيدرالية من متوسط ٥٤,٥ مليار دولار إبان سنوات سلفه إلى متوسط ٢١٠,٦ مليار دولار خلال سنوات رئاسته، فصعد الإنفاق الفيدرالي إلى ١,١٤ تريليون دولار في العام ١٩٨٩ بعد أن كان ٥٩٠,٩ مليار دولار في العام ١٩٨٠، ووصل الاعتماد على نפט الخارج إلى ٤١٪ من إجمالي الاستهلاك المحلي.. وفي هذا السياق أسس ريغان لثلاثة أعمدة ترتكز عليها السياسة الخارجية الأميركية في القادم من الزمان، أولها: أن بقدرة الأمة استناداً إلى التقنيات الحديثة تحقيق مناعة عسكرية وهيمنة كونية طالما سعت إليها. وثانيها أن هذه القوة العسكرية، التي أطلق ريغان العنان لاستثمارات إعادة تحديثها، توفر الرد بالارتكاز على خيار تطويع العالم بغرض إدامة تدفق الموارد المادية المطلوبة لنمط الحياة الاستهلاكية للشعب الأميركي دون أدنى تنازل. وثالث هذه الأعمدة أنها مهدت لتلك الحرب الكونية ضد الإرهاب التي سيطلق عنانها بوش الابن بعد عقدين قادمين. أن سنوات تبذير ريغان جاءت بتأثيرين قويين ومتناقضين إزاء السياسة الخارجية. أولهما: ثمة نجاح معترف به في أن الإنفاق العسكري الذي أطلقه الرجل بلا حدود جاء بانتصار حاسم في الحرب الباردة دفع في النهاية بتفكيك الإمبراطورية السوفياتية على خلفية قناعة تامة بعدم جدوى المنافسة مع الخصم الأميركي. ثانيهما: أن الاعتماد المتصاعد على موارد الخارج، خاصة النفط، مهد الطريق إلى تورط عميق في العالم الإسلامي قاد في النهاية إلى حرب كونية مفتوحة بلا نهاية في أركان هذا العالم. وسياسات ريغان في دعم الإسلاميين في أفغانستان في مواجهة الاحتلال السوفياتي خلال عقد الثمانينات انتهت بنظام إسلامي متشدد انطلقت منه العمليات الإرهابية ضد الأراضي الأميركية في صباح الحادي عشر من سبتمبر/أيلول. وانتهت كذلك بالجنود الأميركيين أنفسهم هناك بعد عقد كامل من خروج السوفيات في موقف مشابه كقوة احتلال ضد شعب مجزئ تسكنه هواجس كراهية فطرية نحو المحتل الأجنبي. وهذه هي نفس السياسات الطائشة التي قادت الولايات المتحدة إلى جحيم الخليج وانتهت بكارثة غزو العراق في العام ٢٠٠٣ على يد بوش الثاني. أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول عززت قناعة الصقور من المحافظين الجدد في إدارة بوش الابن بأن هيمنة أميركية صريحة في الخليج ما هي إلا ضرورة أمن قومي بالدرجة الأولى لإدامة نمط الحياة الأميركية في الوطن الأم. وهذا ما عبر عنه وزير الدفاع دونالد رامسفيلد في أكتوبر ٢٠٠١ بقوله: "نحن أمام خيارين، إما أن نغير الطريقة التي نعيش بها أو أن نغير الطريقة التي نعيش هؤلاء الآخرون بها ونحن اخترنا الطريقة الثانية". فالرئيس الابن ظل مصراً على خفض الضرائب وعلى دعوة مواطنيه للانغماس في الترف والتسوق، وعلى عدم إعادة

التفكير حتى بإعادة نظام التجنيد الإجباري لعلاج الجهد الهائل الواقع على أفراد عسكريين لا يتجاوز عددهم ٥,٠٪ فقط من تعداد الشعب الأميركي. ومنذ أطلق بوش الحرب الكونية ضد الإرهاب فإن القوة العسكرية الأميركية لم تحقق أياً من المهام المكلفة بها. ففي أفغانستان فشلت في القضاء على القادة الرئيسيين للقاعدة أو القضاء على حركة طالبان رغم نجاحها الأول والسريع في إزاحتها عن السلطة في كابول. بينما العراق، ورغم إعلان الرئيس بعد مرور ستة أسابيع من بدء غزو ذلك البلد وعلى خلفية لافتة تزعم أن "المهمة قد أنجزت" ويأمن "العمليات القتالية الرئيسية قد انتهت"، فإن أوضاع الأمن وفوضى عدم الاستقرار السياسي لا تؤثر بحال على انتهاء المهمة. في النهاية يقودنا تحليل عن أزمة العسكرية الأميركية إلى حقائق يرى فيها أنها الدروس الصحيحة في كل ما جرى من أحداث وجاء من نتائج في استخدام هذه القوة العسكرية بهذه الصورة التي شهدناها العالم في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر/أيلول. أولى هذه الحقائق أن للحرب طبيعتها الدائمة والثابتة والتي يصعب السيطرة عليها أو محاولة كبجها، فالحرب خليط من عدم اليقين الكامل والخطر وهي عالم الفرصة. والحديث عن كون تطورات تقنية أفرزت الحاسبات والإنترنت ونخائر التوجيه الدقيق قد أحدثت تغييراً في طبيعة الحرب هو محض افتراء ودليل خطأ تعثرت فيه رؤى ساسة وتصورات ضباط الكبار. ويكفي في هذا المجال الإشارة فقط إلى ما فرضته استخدامات العبوات المتفجرة البدائية الصنع من خسائر وقيود على القوات الأميركية و الحليفة في ميادين قتال الشرق الأوسط لتؤكد على أن الحرب تظل اليوم، كما كانت دائماً، مراوغة وغير مروضة، مكلفة، صعبة السيطرة، مليئة بالمفاجآت وتطرح نتائج غير متوقعة، بينما يبقى المعتوهون فقط هم من يتصورون غير ذلك. ثاني الحقائق: الجدوى المحدودة للقوة العسكرية، فسواء هدفت الولايات المتحدة من وراء استخدامها هذه القوة تحقيق أجندة الحرية في العالم الإسلامي، أو إحكام سيطرتها عليه وإخضاعه، فإن الثابت أن هذه القوة لم تحرر شعوب الشرق الأوسط الكبير ولا وضعت قبضة الولايات المتحدة على طريق الهيمنة عليه. ويبقى الأمر المنتظر تورطاً مستمراً لسنوات وعقود قادمة هناك دون نتائج حاسمة فقط بتكاليف دائمة.

ان القوة العسكرية للولايات المتحدة الأميركية في تراجع مستمر بسبب الحروب المستمرة التي تخوضها وخاصة حربي أفغانستان والعراق. هاتان الحربان أدبتا الى معادلات جديدة في الفكر الاستراتيجي :

-لاول مرة في التاريخ يتحول احتلال دولة لدولة غنية الى خسارة اقتصادية . حيث قامت الولايات المتحدة الاميركية باحتلال بلدين غنيين افغانستان (من اغنى دول العالم باحتياطي المعادن بما فيها المعادن النادرة التي تستعمل في صناعة الالكترونيات والمصدر الوحيد لها حالياً الصين) والعراق (من اغنى دول العالم بالمخزون النفطي)الى كارثة اقتصادية

تصل حسب عدد من المحللين الى ٣ ترليون دولار . مما يضعف الجدوى الاقتصادية للجيش الضخمة (جرت العادة عبر التاريخ عند وجود ازمة اقتصادية لدولة ما ان تقوم جيوشها باحتلال دولة غنية ونهب ثرواتها فتحل ازمته الاقتصادية).

-قدرة مجموعات صغيرة نسيبا واسلحة بدائية نسيبا الى منع اقوى قوة في العالم والاكثر تطورا الولايات المتحدة الاميركية من تحقيق اهدافها .

هذان السببان يقللان من الجدوى الاقتصادية للجيش الكبرى حيث لست بحاجة الى كم هائل من القوة لاختضاع الدول الصغرى مع قدرة جماعات صغيرة على منعك من تحقيق اهدافك ولا انت بحاجة الى هذا الكم لاختضاع الدول الكبرى لان وجود السلاح النووي يمنعك من ربح المعركة ان لم يكن منعك من الاقدام عليها (الصراع بين امريكا وكوريا الشمالية حيث الخلل هائل جدا بين القوة الاميركية والقوة الكورية الشمالية ومع ذلك فان اميركا تحسب الف حساب قبل التصادم العسكري لامتلاك كوريا الشمالية السلاح النووي).

جيش الولايات المتحدة الاميركية اقوى جيش في العالم بميزانية عسكرية توازي باقي موازنات العالم لم يعد يستطيع تبرير هذه الميزانية لعدم قدرته على اثبات الجدوى الاقتصادية والامبريالية لهذه القوة .

من اهم مؤشرات تراجع القوة للولايات المتحدة الاميركية :

-تراجعت الاستراتيجية العسكرية من الفوز بحربين متزامنين في مكانين مختلفين الى الفوز بواحدة والصمود باخرى الى ان يتم الانتصار في الاولى ثم الانتصار في الثانية الى الانتصار في حرب واحدة .

-تراجع عديد الجيش الاميركي الى ما قبل الحرب العالمية الثانية لعدم وجود العديد المتطوع المؤهل للتعامل مع الاسلحة المتطورة التي يستعملها الجيش الاميركي .

بعض المخاطر التي تهدد الولايات المتحدة الاميركية :

ان الولايات المتحدة الاميركية تعاني من ازمات كبرى تهدد تماسكها وهذه الازمات هي :

-ازمة تهديد الدولار كعملة عالمية شبه وحيدة .

-الازمة الديمغرافية وهي سيطرة عرق ما على الاكثرية في تلك الولاية (سيطرة اللاتين على الولايات الجنوبية -سيطرة العرق الاصفر على كاليفورنيا -سيطرة البيض الاوروبيين على الشمال) ، والسيطرة المستقبلية للامريكيين من اصول لاتينية العددي على الولايات المتحدة الاميركية بعد ٢٠٥٠ (لا اعتقد ان البيض الاوروبيين سيقبلون بالخضوع لسيطرة اللاتينيين).

-الازمة الدينية او المذهبية حيث السيطرة الدينية ستنقل من البروتستانت الى الكاثوليك .
-الازمة المالية حيث تتذمر بعض الولايات الغنية (الاسكا -كاليفورنيا -تكساس) من

استعمال مساهماتها الفيدرالية لدعم الولايات الفقيرة بينما هي تعاني من كثير من الازمات بسبب ضبط الميزانية .

-مطالبة عدد من الولايات بالانفصال عن الولايات المتحدة الاميركية (الاسكا - كاليفورنيا - تكساس) .وهذه الولايات تمتلك القدرة على الاستمرار كدول مستقلة (كاليفورنيا اذا استقلت ستصبح الدولة رقم ٦ بالنتائج القومي على مستوى العالم وقد قام حاكم الولاية بابطال تنفيذ القرار الفيدرالي الخاص باعتقال المهاجرين غير الشرعيين داخل الولاية، كذلك قيامه بزيارة رسمية الى الصين وتوقيعه اتفاقيات بين الحكومة الصينية وولاية كاليفورنيا) .

-ازمة صناديق التقاعد .

-ازمة الديون .

الخيارات الاستراتيجية الاميركية :

إن النخبة الاميركية تعي جيدا تردي الاوضاع الاستراتيجية للولايات المتحدة الاميركية وهي لجات الى تنفيذ دراسة الدكتوراه لوزير الخارجية الاسبق هنري كيسنجر (حتى لا تشيخ اميركا)تقول الدراسة ان دراسة التاريخ تثبت ان جميع الامم تصعد ثم تهبط . هذه حقيقة تاريخية لا يمكن تغييرها . على الولايات المتحدة الاميركية مع بداية تراجعها ان تدفع بقية العالم للتراجع وهذا يبقيها الدولة الاولى المسيطرة) وذلك باثارة الازمات حول العالم .وقد وضعت الولايات المتحدة الاميركية نصب عينها المخاطر الاستراتيجية التي تواجهها من دول كالاتحاد الاوروبي -الصين وقطاعات اقتصادية كالبيورو -اليوان - الذهب .

- **الاتحاد الاوروبي** : هو ثالث اقتصاد في العالم مماثل للاقتصاد الاميركي (الاستثمار الحر ، المنافسة التجارية، اليد العاملة المؤهلة ، بنية تحتية ممتازة، هذا الاتحاد في حال كان مستقرا سيشكل بديلا للشركات للانتقال اليه كبديل لعدم استقرار الولايات المتحدة الاميركية(لقد نقلت كبرى الشركات الاميركية ذات المصالح حول العالم مكاتبها الرئيسية الى اوروبا بحجة الضرائب المنخفضة (اقل كثيرا من الضرائب في الولايات المتحدة الاميركية) فلم تعد تدفع ضرائب الا لارباحها من اعمالها داخل الولايات المتحدة الاميركية وهذا ادى الى تراجع ملموس في المداخل للحكومة الاميركية وزيادة العجز) .

-**الصين** : وهو أول اقتصاد في العالم وقد يشكل بديلا للشركات للانتقال اليه كبديل لعدم استقرار الولايات المتحدة الاميركية.

لقد نقلت معظم الشركات الاميركية مصانعها الى الصين لخفض الكلفة التصنيع . ان الصين وجوارها الاقليمي يعيش فيه نصف سكان العالم وهي منطقة ذات معدل نمو عالي تمكن الصين من استمرارها في النمو المرتفع وزيادة الفرق بينها وبين اميركا .

-**اليورو واليوان** : يشكلان العملتان المدعومتان باقتصاد ضخم ، يعتبران ملاذا امنا لرؤوس الاموال من مخاطر انهيار الدولار .

-**الذهب** : شكل الذهب عبر التاريخ الملاذ الامن لرؤوس الاموال الا انه يصعب نقله وتخزينه بالنسبة الى اصحاب رؤوس الاموال الكبيرة. تقوم الولايات المتحدة الاميركية بالتلاعب بالذهب الورقي(عقود الذهب الورقية) التي تصدرها ٤ بنوك اميركية (يقال ان هذه البنوك باعت زهبا يفوق كثيرا الذهب الذي تستطيع تسليمه بالتامر مع حكومة الولايات المتحدة الاميركية الجهة الوحيدة التي تدقق بحسابات هذه البنوك فاصبح الذهب الورقي غير امن).

أزمات اساسية ساهمت اميركا في نشوئها :

عملت اميركا على زيادة القلاقل حول العالم لانشاء حالة من عدم الاستقرار فيه ، تجعل الدولار مع كل المخاطر المحيطة به (قد تقل قيمته ولكنه ستبقى له قيمة) ، اقل خطرا من بقية العملات في العالم (التي قد تختفي ولا تبقى لها قيمة) ، وسنذكر هنا الصراعات التي تؤثر في منطقتنا:

-**الربيع العربي** : عملت الولايات المتحدة الاميركية على التحضير للربيع العربي الذي يجري في الشرق الاوسط وشمال افريقيا وهذا اتاح لها بالتالي:

-التواجد على حدود الاتحاد الاوروبي، وأي ثورة على الحدود ستؤثر في اوروبا. وهذا ما حصل حيث ان عدد كبيرا من الاوروبيين يشاركون في المعارك في منطقتنا ويعودون وينشرون الرعب في بلدانهم، بالاضافة الى الاعداد الكبرى من النازحين الذين يؤثرون في الحياة والنسيج الاجتماعي في اوروبا وتضع اوروبا على شفير الانفجار (اقله نهاية الاتحاد الاوروبي) .

-التواجد على حدود الخليج المصدر الاساسي للطاقة للصين . ان ثورة الربيع العربي يمكن توسعتها الى الخليج اذا اقتضت المصالح الاميركية ذلك وهذا يهدد تصدير النفط المستفيد الاول منه الصين .

-**تفكيك الاتحاد الاوروبي** : قامت الولايات المتحدة الاميركية بمحاولة تفكيك الاتحاد الاوروبي عبر اكثر من طريقة أهمها:

- أزمة اليونان وسببها البنوك الاميركية. وهي أول أزمة حقيقية في الاتحاد الاوروبي ولولا اصرار المانيا واستعدادها لدفع ثمن استمرار الاتحاد الاوروبي لخرجت اليونان من الاتحاد الاوروبي وبدأ الاتحاد الاوروبي بالتفكك .
- تشجيع بريطانيا على الانفصال عن الاتحاد الاوروبي .
- تشجيع باقي الدول الاوروبية على الانفصال عن الاتحاد الاوروبي .
- ان هذا الوضع غير ثابت للاتحاد الاوروبي واحتمال انهياره ادى الى وضع اليورو في

دائرة الخطر الشديد ، وهو في وضع اخطر من الدولار ، وبذلك يستمر المستثمرون بالاحتفاظ بالدولار بدل تحويل اموالهم الى اليورو العملة الاولى التي تهدد الدولار . ان دخول اليوان كعملة من عملات صندوق النقد الدولي يحتم على البنوك تحويل جزء من احتياطاتها الى اليوان ، وهذا سيتم على حساب الدولار او اليورو فتتدخل اميركا عند البنوك المركزية وتقنعها بان يكون التغيير على حساب اليورو وليس الدولار .

-محاصرة الصين والعمل على تفكيكها : ان العقيدة الاستراتيجية لاميركا ان الصين هي الخطر الاستراتيجي لاميركا وعلى اميركا العمل للقضاء على الصين وهي تقوم بذلك عبر:

• حصار وعزل الصين عن محيطها وذلك عبر وضع قوة عسكرية ضخمة حول الصين (نصف القوة البحرية الاميركية) . زيادة المشاكل بين الصين والجوار وازهار الاستعداد لحماية الدول التي تتصدى للصين وتطالب بحقوقها التاريخية مما يشعل النزاعات والاحقاد مع الصين . ووصل الامر بهنري كيسنجر ان هدد الصين بشكل غير مباشر بتدميرها بكل الاسلحة التي تملكها اميركا التي نعرفها والتي لا نعرفها . العمل على دعم المجموعات الانفصالية في الصين (دعم الايغور بالتعاون مع تركيا) كذلك قامت اميركا بدعم مجموعات انفصالية بالاسلحة والمال في بورما وهذه المجموعات من اصول اسلامية في محاولة لتاجيج صراع اسلامي بوذي يتحول الى صراع بين الصين والعالم الاسلامي وهي تقوم حاليا بالمساعدة في نقل المقاتلين الاسلاميين (المجاهدين) الى بورما والى المناطق التي يمر فيها طريق الحرير .

-التلاعب بالبورصات : بامتلاكها قدرات مالية ضخمة قامت بالتلاعب بالبورصات حول العالم وكان اخطر هذا التلاعب في بورصة شنغهاي في الصين في ايلول ٢٠١٥ وادت الى انهيار الاسهم بقيمة فاقت ٧٪ وقد ردت الصين فورا بمنع بنوكها من التعامل بالمشتقات المالية وكانت الخسائر ٤ ترليون دولار للصين و٥٠ ترليون دولار للبنوك الاميركية اكبر متعامل بالمشتقات المالية في العالم(ان المشتقات المالية هي القنبلة الموقوتة التي تهدد مالية العالم وهي تشبه القنبلة الهيدروجينية المالية وصلت قيمتها الى ١,٥ كودرليون دولار (١٥٠٠ ترليون دولار) حصة اميركا تفوق ٥٠٠ ترليون دولار وهي بمعظمها مراهات مالية ، وبعد ازمة ايلول ٢٠١٥ ولمنع انهيار المشتقات المالية بعد الخسائر الهائلة قام صندوق النقد الدولي باعتبارها ديون ممتازة بينما الودائع في اميركا تعتبر ديون عادية (الوديعة في البنوك الاميركية هي عبارة عن دين على البنك وهو يستطيع العمل بها ما يشاء).

هذه السياسات المختلفة لاثارة الاضطرابات على جميع انواعها في كثير من مناطق العالم الحساسة ادت الى حدوث عدم استقرار غير مسبوق (باستثناء زمن الحروب العالمية) ، لكنه لم يعطي النتيجة المرجوة بسبب تراجع الولايات المتحدة الاميركية بوتيرة اسرع كثيرا

من تراجع غيرها من الدول . وضعت الولايات المتحدة الاميركية امام ثلاث خيارات :
-الخيار الاول (الذي أتى بترامب كرئيس للولايات المتحدة الاميركية) يقول : حيث ان الانهيار حتمي فليتم التحكم به ولنعد سيطرة الابيض البروتستنتيين على اميركا ، وطرد عشرات الملايين من اللاتيين الى بلدانهم الاصلية (تم انشاء معسكرات تتسع للملايين بحجة انها مراكز ايواء في حال حصول كوارث ولا تحتاج لتحويلها الى مراكز اعتقال سوى وضع رجال مسلحين على الابراج والمداخل.معظم هذه المعسكرات في الجنوب. قيام الجيش بمناورات اقتحام المدن الاميركية بحجة قمع عصابات مسلحة تسيطر على المدن بعد الكوارث). انشاء جدار يمنع اللاتيين من الدخول الى اميركا خلسة (بدا بناء الجدار). تخفيض المساعدات الاجتماعية ، و تاهيل العاطلين من العمل ، واعادة الجميع الى العمل والانتاج ، واعادة اميركا الستينيات كمصنع للعالم .يدعم هذا الخيار الكنيسة البروتستنتينية (اكتساح ترامب لارياف البيض حيث ممثل الكنيسة هو المفتاح الانتخابي الاساسي)ومعظم منظمات البيض ، وجناح اساسي من البنتاغون (الممول لمعسكرات الايواء والمخطط والمنفذ للمناورات العسكرية ، كذلك تواجد عدد من الجنرالات في طاقم عمل الرئاسة).

-الخيار الثاني وتدعم هذا الخيار الدولة العميقة من الحزبين التي تعتبر مشروع ترامب مشروع حرب اهلية لن يستطيع الفوز بها ستؤدي الى تفكك الولايات المتحدة الاميركية الى دول لن تجتمع مجددا(يحاربون ترامب ومشروعه بلا هوادة بجميع الاساليب الممكنة) . يحاولون التفاهم مع الصين على نظام عالمي جديد متعدد الاقطاب تديره الولايات المتحدة الاميركية ، يتم اقناع الاقطاب به وتحصل بموجبه الولايات المتحدة الاميركية على حصة الاسد وتعطي الاقطاب الاقليميين توسعات نفوذ اقليمية كمكافئة.

-الخيار الثالث ويدعمه أقلية من الحزبين وبعض مراكز القوى تدعو الى ابقاء الوضع على حاله وان تبقى الولايات المتحدة الاميركية القطب الاوحد في العالم مع عدم الممانعة في استعمال كافة الاساليب بما فيها استعمال كل القوة العسكرية بما فيها الاسلحة النووية لتحقيق ذلك (وقد تكلم هنري كيسنجر عن ذلك في مقابلة متلفزة).

ان الصراع بين الخيارات الثلاث مستمر وبعنف وفي تصاعد مستمر ، وخاصة بين الخيار الاول والثاني ، هذا يؤدي الى عدم وجود رؤية سياسية استراتيجية لاميركا بل سياسات تكتيكية متغيرة حسب الظروف . ان جميع الاطراف متفقة على انه يجب ان تبقى الولايات المتحدة الاميركية كاقوى قوة في العالم بسيطرة عالمية .وانه يجب اعادة احياء البترودولار وذلك عبر:

-عزل او خفض الحصة السوقية للدول التي لا تتبع النفط والغاز بالدولار الاميركي .
 -اعادة الفائض للدول المصدرة للنفط (موردوا البترودولار للولايات المتحدة الاميركية) عبر:

• انفصال المناطق النفطية عن دولها بحيث تنخفض قاعدة المستفيدين وبالتالي وجود فائض كبير يستثمر في الولايات المتحدة الاميركية .ممكن لاميركا العمل مع هيئات المدنية على قيام بمطالبات بانفصال المناطق ذات الثروات النفطية والغازية عن بلدانهم وان تتحول الى دول مستقلة ووتصبح قاعدة المستفيدين من الثروة محدودة وبالتالي الفائض كبير يستثمر في اميركا (البترو دولار) كما يحصل حاليا مع الروينغا في بورما حيث المنطقة تعوم على النفط ويطلب الروينغا بالحصول على الاستقلال عن بورما. وبما ان هذه البلدان صغيرة ولا تستطيع حماية نفسها فانها ستشتري الحماية وتقدم جميع امكانياتها في خدمة الحامي الاميركي(مثال دول الخليج) .

• تغيير الانظمة في البلدان الصغيرة اصلا واستبدالها بانظمة ذات قاعدة مستفيدين اقل تقدم خدمات اقل لزيادة الفائض المستثمر في الولايات المتحدة الاميركية .

لحل مشكلة الديون الداخلية وضخامتها يدرس حاليا رفع الحد الادنى للاجور من حوالي عشرة دولاراً في الساعة الى خمسة عشر دولاراً في الساعة وهذا سيؤدي الى رفع الاجور بقفزة كبيرة ، زيادة الكلفة ، ارتفاع الاسعار ، زيادة اسمية كبيرة للنتائج القومي ، انخفاض الديون للنتائج القومي ، ارتفاع الدخل للديون وازدياد قدرة المواطنين على تسديد الديون .وحيث ان هذه الزيادة في الاجور غير مرتبطة بزيادة الانتاج فهذا سيمثل ضغطاً هائلاً على الدولار وتنخفض قيمته .(هذه احدي الطرق لاعادة تحريك الاقتصاد الذي يبدو انه يتجه الى الكساد والانهيال) .

كما تبين سابقاً فان الولايات المتحدة الاميركية لا تستطيع البقاء كالقوة العظمى الوحيدة وتقود العالم منفردة كما حصل بعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق ، بل هي تتارجح بين قائدة عالم متعدد الاقطاب ، الى قطب من اقطاب متعددة ، الى الاختفاء عن الساحة الدولية بسبب التناحر والحروب بين الولايات (الحرب الاهلية). كل واحدة من هذه السيناريوهات ستؤدي الى نتائج مختلفة على الساحة العالمية، لما للتغيرات في الاوضاع الاميركية من تاثيرات في العالم وخاصة على منطقتنا في الشرق الاوسط والخليج.